قرارات الملك حب متصل وليس

• د. محمد الجفري

لا يحتاج أي إنسان أن يبذل جهداً كبيراً لمعرفة أسباب كل هذا الحب العفوي الصادق الذي تكنه قلوب شعب المملكة العربية السعودية بل وجميع المقيمين على أرض هذه البلاد الطاهرة لمليكهم الملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين. كل ما عليه أن يقوم به هو أن ينظر ويرى مدى القرب الذي يتواجد به مليكهم منهم. إن ذلك القرب هو باختصار قرب من القلوب والأرواح والإحساس الصادق بكل فرد من أفراده شعبه وباحتياجاتهم. وسيرى كل من يود أن يرى ببصيرته وبصره أن هذا الملك لا يمر يوم أو ساعة من نهار إلا وشعبه شغله الشاغل وكأنه يسابق الزمن كي لا يسبقه من دون تحقيق ما وعد وعاهد به شعبه بأن لا يرضى لهم دون ذرا المجد موقعا لهم في كل أمور حياتهم.

ويعود ملك القلوب بعد أن من الله عليه بالشفاء من رحلته العلاجية وما أن تطأ قدمه أرض البلاد ويحط رحاله إلا ويأبى أن يرتاح من عناء رحلته ويصدر من القرارات ما كان متلهفاً لإصداره حيث إنها ليست قراراً أو عدة قرارات بل حزمة من القرارات شملت جميع شرائح المواطنين بلا استثناء

ـــت قرارات لحظية

وحاكت جميع همومهم واحتياجاتهم ومتطلباتهم.

والحقيقة أن هذه القرارات لم تكن وليدة يوم وصوله حفظه الله، فالمتابع لما يقوم به خادم الحرمين الشريفين منذ آن أجرى حفظه الله العملية الجراحية والتي تكللت ولله الحمد بالنجاح يرى متابعته وقراراته تتوالى وخاصة ما وجه به حفظه الله من سرعة الاهتمام بتداعيات الأمطار الأخيرة على مدينة جدة والقرارات التي صدرت لذلك لرفع الضرر عن المتضررين والعمل على القيام بصورة عاجلة بتفعيل وتنفيذ حلول دائمة وبميزانيات لا محدودة متخطية جميع الأنظمة الإدارية والمالية بصورة استثنائية لتسريع تنفيذ المشاريع اللازمة لكي لا تكرر تلك الأضرار والآلام التي لحقت بأبنائه والتي جعلته يتألم أشد الألم والذي شعر أبناء شعبه بأن مليكهم يشعر بهم ويآلامهم من خلال تلك القرارات الصارمة والتوجيهات العاجلة والمحددة على الرغم من بعد المسافة بينه وبينهم إلا أن روحه وقلبه بينهم. ولذا نقول لن يحتاج أي إنسان أن يسأل مرة أخرى لماذا هذا الشعب يحب مليكه ويشعر بأن روحه قد عادت إليه بعودة مليكه وقد رآوه يقف ويمشي ويتكلم ويحييهم ويبتسم لهم فرحاً بلقائهم ويقول لهم لكم تمنيت أن أصافحكم فرداً فرداً على حبكم ووفائكم ودعائكم.

وعند التأمل المهني في حزمة القرارات التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين فنرى بأنها بلغت في مجموعها ١٥٠ مليار ريال تعادل نسبة زيادة ٢٦٪ عن مخصصات الميزانية ونرى بأنها قرارات مدروسة وليست قرارات لحظية بل قرارات لها أبعاد تنموية كبيرة محددة ومتابعة ومكملة لما تم تخصيصه في ميزانية عام ١٤٣٢/١٤٣٣هـ والتي بلغت ٥٨٠ مليار ريال والتي تعتبر أكبر ميزانية في تاريخ المملكة العربية السعودية. لقد بلغت فيها اعتمادات النمو والتطوير من مشاريع حيوية وبنى تحتية وخدمات ومرافق مبلغ ٢٥٦ مليار ريال وهو ما يعادل ٤٤٪ من مخصصات الميزانية والذي وجه لتطوير وتنويع القاعدة الاقتصادية لكي يتمكن الاقتصاد من الانطلاق نحو زيادة طاقته الاستيعابية وبالتالي توفير فرص وظيفية كبيرة للمواطنين. وعلى الرغم من أن هذه المبالغ الكبيرة التي رصدت لذلك تهدف لتمكين الاقتصاد من توفير فرص وظيفية كبيرة مستقبلية للمواطنين إلا أن الواقع الحاضر يبين أن هناك حاجة ماسة وسريعة لإيجاد وظائف للشباب في الوقت الحاضر حيث إن نسبة البطالة القائمة حسب الإحصاءات الرسمية هي ١٠٪ وهناك حوالي ٤٨٠ ألف سعودي عاطل عن العمل. كما أن هناك فقط ٧٧٥ ألف سعودي يعملون في القطاع الخاص في مقابل ستة ملايين وافد يعملون في القطاع الخاص. ولذا فإن ولي الأمر يحفظه الله يعلم بأنه حتى يتمكن الاقتصاد من التنوع والتوسع والتمكن من توفير الفرص الوظيفية الملائمة وحتى تستطيع وزارة العمل الانتهاء من الدراسة العاجلة التي وجه بها خادم الحرمين الشريفين لدراسة مشكلة البطالة والسعودة في خلال أربعة أشهر لابد من مواجهة الوضع القائم، ولذا فحيث إن من أهداف الخطة الخمسية التاسعة في هدفها الثالث عشر "تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي واستحداث الأطر لرعايته وتنظيمه" وهو القطاع الذي يستهدف تمكين الشباب من القيام بمبادرات فردية بإنشاء مشاريعهم الخاصة بهم من خدمات وصناعات خفيفة وتجارة تجزئة، ولعلمه يحفظه الله بأن هذا القطاع هو القطاع الفاعل على مستوى العالم من إمكانياته الكبيرة غير المحدودة لتوفير فرص وظيفية للشباب كونهم يقومون هم بإيجاد الفرص الملائمة لأنفسهم من خلال قيامهم بإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة خاصة بهم ولا يتوجهون نحو البحث عن وظائف بل يكونون رافداً من روافد توفير الوظائف، فقد جاء أمره حفظه الله عندما ذكر "بأن أمانتنا معكم أيها الشعب الكريم تستدعي منا إيجاد حلول عاجلة لمسألة البطالة ونحوها والتي نوليها جل اهتمامنا، ولا يكون ذلك إلا بدعم البنك السعودي للتسليف والادخار لتمكينه من تلبية طلبات القروض الاجتماعية، وتمويل ورعاية المنشآت الصغيرة والناشئة، وأصحاب الحرف والمهن من المواطنين ليزاولوا أعمالهم بأنفسهم ولحسابهم، وتوفيراً لفرص العمل لهم"، وتابع القرار الملكي الكريم برفع رأس مال البنك بزيادة عشرين مليار ريال ليصبح إجمالي رأس ماله ٣٠ مليار ريال مع إعفاء المتوفين من سداد القروض. كما أن خادم الحرمين حفظه الله من خلال الموافقة على أهداف الخطة الخمسية التاسعة قد حفز مجلس الشورى للعمل على القيام بالدراسات والتوصية بالأنظمة اللازمة لتفعيل أهداف الخطة ومن ضمنها الهدف الثالث عشر الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما هو قائم فعلياً حيث تمت موافقة مجلس الشورى على ملاءمة "دراسة مشروع نظام الهيئة العامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة"، الذي قدم للمجلس من قبل عدد من أعضاء المجلس حسب المادة الثالثة والعشرين لنظامه، لتكون الجهة المحفزة والمنظمة والمفعلة لهذا القطاع الذي فعله خادم الحرمين الشريفين في هذا القرار بصورة عاجلة من خلال هذا الدعم المالي الكبير له.

وبهذا نرى بأن الملك يحفظه الله في حين أنه خصص ما يقارب من ٤٤٪ من الميزانية لتسريع عملية التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد إلا أن اهتمامه منصب على الاحتياج الآني للشباب والمواطنين الباحثين عن فرص عمل وليس أحب من أن يجد المواطن القرض الميسر من دون أي فوائد لكي يتمكن من أن ينشئ عمله الخاص به وبأسرته.

هذا نموذج من النماذج التي تبين أن القرارات الملكية الكريمة هي قرارات متتابعة ومكملة لمنظومة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي لم يمر يوم من دون أن يطالعنا حفظه الله بقرار أو أمر ملكي كريم يصب في مصلحة الوطن وجميع المواطنين، فحمداً لله على سلامته وحفظه من كل سوء.

عضو مجلس الشورى